

# تكافؤ الفرص في التعليم كحق أساسي

# تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم كحق أساسي

عبد السلام المسدي

المنطلقات:

أ - إدراج مسألة التعليم ضمن:

- الإطار العام: الإصلاح.
- الإطار النوعي: حقوق الإنسان.
- السياق الملازم: التنمية.
- السياق الضمني: المرأة (نسبة التعليم بين الذكور والإناث).

ب- التلازم الحتمي بين الإصلاح السياسي ومقاومة الأمية

ج - الاختيارات التربوية اختيارات سياسية بالضرورة

د - التنمية واستثمار رأس المال البشري.

اتساع دائرة حقوق الإنسان:

- الحقوق السياسية: حرية الرأي.
- الحقوق المادية: معايير توزيع الثروة الوطنية.
- الحقوق المعنوية: تعميم التعليم.

مرجعيات تكافؤ الفرص:

- مجانية التعليم.
- إلزامية التعليم.
- فلسفة التعليم الأساسي ومقاومة الأمية العائدة.
- الارتقاء إلى التعليم العالي بين الحق الآلي وجدارة الامتياز.

التحديات الراهنة:

- المفهوم الجديد للدولة وإشكالية تخفيف الأعباء.
- ازدهار القطاع الخاص في مجال التعليم و بروز أزمة الفوارق الطبقية.
- تضارب آليات الإصلاح الاقتصادي مع مقتضيات ديمقراطية التعليم.
- تدني المستويات وهروب النخب الاجتماعية بأبنائها إلى الخارج.
- أزمة البطالة الفنية بين حملة الشهادات العليا وتفتت القيم الرمزية للتحصيل الدراسي.
- مأزق الأنظمة السياسية حيال الاستحقاقات الديمقراطية المتولدة عن ارتفاع مستوى الأجيال تربويا وسياسيا.

في إطار نشاط منسجم واع ومتكامل، لأن المدرسة واحدة والأمثلة موحدة وصور الكتب وخرائطها هي نفس الصور والخرائط.  
وإذا انتقلنا إلى الوطن العربي (وأنا لا أستعمل تعبير العالم العربي الذي أراه مجرد تعبير جغرافي، وأفضل استعمال تعبير الوطن العربي لأن الجغرافيا ترتبط فيه بالتاريخ وتتعطر بالوجدان وتجعل الانتماء قاعدة الارتباط).

في الوطن العربي نجد الاختلاف بين قطر وقطر تحت شعارات براءة ضحكوا علينا بها، فهذه جزارة وتلك تونسنة وهناك سعودة وهلم جرا، في حين أن هناك قواعد لا مجال للتعبث معها، فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب والخرائط الجغرافية هي وقناة السويس تربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض، والماء مكون من ذرة من الهيدروجين وذرة من الأكسجين، والوطواط يتحرك ليلا والديك يستيقظ فجرا.

ولقد اقترحت يوما توحيد كل الكتب الدراسية محتوى وحجما ما عدا كتب التاريخ لنترك للبعض تاريخا يهيمه أن يعتز به، رغم أنه جزء من تاريخنا جميعا، كأمة وكوطن، لكن الصيحة ذهبت في واد لأن المصالح الثقافية في الجامعة العربية مشغولة بقضايا تشاد واللجنة الرباعية، وأقول... المصالح الثقافية.

ذلك أن الحق في التمدرس حق ديمقراطي فعليّ إذا كان موحدا عبر كل أرجاء الوطن يستفيد منه الذكر والأنثى والغني والفقير بنفس القدر، وفي غير هذا تصبح حكاية الماء والهواء مجرد شعار أجوف نخادع به بعضنا البعض، وسنظل دائما نسير في نفق مسدود لا يبدو له آخر.  
وسيكون ربط التعليم بحقوق الإنسان مجرد لافتة ترفع في المناسبات ولكنها لا تنعكس على واقع الحياة.

ويسفني أن أتحدث بهذا التشاؤم ولكنني أعترف بأنني فشلنا في تحقيق الوحدة العربية السياسية وفشلنا في تحقيق الوحدة العربية الاقتصادية لكن الكارثة الحقيقية هي أن فشلنا في تحقيق وحدة ثقافية عربية، نملك كل مقوماتها ووسائلها باستثناء الإرادة السياسية الواعية والفهم الحقيقي لمعنى التعليم، عندما يرتبط بالتربية والالتزام الوطني.

وبداية الوحدة الثقافية هو توحيد التعليم على مستوى كل بلد ثم على مستوى الوطن العربي كله، وبهذا يمكننا أن نقول أننا استجبنا لأهم متطلبات حقوق الإنسان، التي يستطيع بها أن يضمن حقوقه الأخرى.

## الحق في التعلم أساس لاحترام حقوق الإنسان

محي الدين عميمور

بداية أريد أن أسجل أن بذرة حماية حقوق الإنسان بمفهومها الشامل بدأت في مكة قبل ظهور الإسلام خلال ما اصطلح على تسميته حلف الفضول، الذي حضره الرسول قبل بعثته وأثنى عليه بعدها، وأسجل أن الفضل في التذكير بهذه الحقيقة يرجع للمفكر السوري المسيحي

الدكتور جورج جبور، وهو وسام على صدر المسيحية في المشرق التي هي جزء لا يتجزأ من النسيج البشري للوطن العربي.

ولقد اخترت أن أتحدث في هذا المحور المرتبط بديمقراطية التعليم والذي يشكل جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان.

وتحضرني حادثة عشتها مع الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في مطلع السبعينيات، إذ كنت كتبت مقالاً مطولاً عن ضرورة اللجوء إلى تحديد النسل حتى نتفادى أخطار القبيلة النووية الديموغرافية، وهي الاسطوانة التي فرضها علينا غرب متوحش يخشى من المشرق ومن الجنوب على حد سواء.

ويناقشني الرئيس في الأمر، بعد صدور المقال بالطبع، ثم يتساءل وكأنه يحدث نفسه : هل تريد أن نلجأ إلى الأسلوب الصيني مثلاً لنفرض على الناس مولوداً واحداً؟

وأجاب بنفسه على نفسه قائلاً: حل كل القضايا الاجتماعية لا يأتي بالقمع أو بالردع وإنما بالتعليم، علم الرجل ومعه المرأة وستجد أنهما سيختاران وحدهما تنظيمًا للنسل يتجاوب في وقت واحد مع احتياجات الأسرة والتزامات الوطن.

ثم أنبهك إلى أمر هام، فإذا كنا نجد صعوبة اليوم في إقناع الناس بالتحكم في نسلهم فإنني أخشى أن يأتي يوم لا نستطيع فيه إقناع الناس بزيادة نسلهم حتى لا يرتفع معدل الشيخوخة في الوطن بما يقضي على كل أحلامه.

اسمحوا لي، وأنا أقرأ عنوان المحور الرابع الذي وجدته ممسكاً بتلابيبي، اسمحوا لي أن أقول أنني أريد أن أفهم بتعبير تكافؤ الفرص في التعليم مساواة مطلقة بين الرجل والمرأة، لأنني أتصور أن المساواة بين الرجل والرجل هي أمر لا يحتاج إلى قرار بقدر ما يحتاج إلى وسائل مادية وإمكانيات عملية.

أما إعطاء الفرصة للمرأة لكي تتعلم فقد أصيب بنكسة كبيرة في عصور التخلف العربي، بل وفي عصور التقدم العلمي، حيث لم نسمع عن سيدة برعت في علوم الأدب أو الطب أو الفلك أو غير ذلك من ضروب المعرفة، وهذا أمر يجب أن يُبحث بكل اهتمام.

ومن هنا يبدو اهتمامي بقضية المرأة.

والغريب هو أن كثيرين من بيننا لم يفهموا حق الفهم قضية مشهورة عرفت في صدر الإسلام، وهي قضية الخليفة الثاني عمر بن الخطاب والمرأة التي جادلته في المسجد، وقال هو عنها : لقد أخطأ عمر وأصابت امرأة، وهو ما لم يكن أمراً صحيحاً، فلقد كان عُمر على صواب وكانت المرأة هي المُخطئة، ولكن عظمة ثاني الراشدين جعلته يتصرف على ذلك النحو.

وباختصار شديد، كان الخليفة يخطب في جموع المسلمين نساء ورجالا في ضرورة مراعاة الاعتدال في طلب المهوور تيسيرا على الشباب وحماية لهم، ذكورا وإناثا من الانحراف والزواج العرفي والسري والمسياري إلى غير ذلك.

واندفعت امرأة حمقاء لتعاكس الخليفة مستدلة بآية : "وإن آتيتهم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا"، وهي قضية لا علاقة لها بالمهور بل ترتبط بما يعطيه الرجل للمرأة بعد الزواج.

وأدرك عمر ببصيرته الواعية وفي ثوان قليلة أنه لو قال هذا للمرأة فإنه سيكون دليل إدانة لها، وسيعطي الفرصة لكثيرين لتحقيروها ثم ليطالبوا، ربما في عصور تالية، بمنع المرأة من دخول المسجد وهذا إغلاق لباب العلم على نصف المجتمع.

وهكذا كانت عظمة عمر هي أنه فضل أن يتهم نفسه بالخطأ ويرى المرأة، حماية لكل النساء في المستقبل المتوسط والبعيد.

هنا يجب أن نستنتج بكل بساطة بأن حق التعلم هو حق شرعي للرجل وللمرأة على حد سواء، ويأتي تأكيد الشاعر على ضرورة تعليم البنت لأنها هي التي تعد أجيال المستقبل.



وهنا يجب أن أسجل الطفرة الهائلة التي حققتها عدد من الدول العربية بكل توجهاتها،  
وأسجل تحية خاصة للمؤسسة التعليمية المصرية التي حققت، انطلاقاً من بداية الخمسينيات،  
حققت تجسيدها عملياً للشعار العاطفي الذي كان رفعه الدكتور طه حسين في الأربعينيات، وهو ما  
انعكس إيجابياً على الوطن العربي كله بحيث يندر ألا نجد في صفوف القادة ومستولي الرأي مواطناً  
عربياً لم يتلق تعليمه في مصر، ولقد كنت من بين أولئك، وسُعدت بقضاء سنة إعدادي الطب في  
جامعة الإسكندرية.

وهكذا ترتبط ممارسة الديمقراطية بالحق في التعلم، فلا أتصور جاهلاً يُمكنه أن يمارس حقه  
الطبيعي في الديمقراطية، التي تعني من بين ما تعنيه، حق المواطن، كمجتمع متكامل، في اختيار من  
يحكمه وحقه في محاسبته وعزله ومعاقبته، وأعترف لكم، ومن واقع المعيشة الميدانية أنني أتساءل  
أحياناً عن ديمقراطية تمارسها بلدان نووية من العالم الثالث، أكثر من نصف سكانها أميون تأكلهم  
الأمراض المتوطنة والمعدية والوبائية، والدولة تحكمها مجموعة عائلات من بقايا الزاجات  
والمهرجات تمسك بيدها كل مقاليد الأمور وتقدم للعالم "فترينة" ديمقراطية تحدد بعضنا أحياناً  
بعض من تقدمه من إنجازات لا ينعكس أثرها على كل فئات الشعب.

هنا تأتي قضية أخرى أراها جوهرية، فتعبير "التعليم للجميع" ليس مجرد شعار أجوف،  
وهو للأسف ما نعيشه اليوم في عدد من الأقطار العربية، حيث يُرفع الشعار بدون توقف عند  
نوعية التعليم الذي يعطى لهذا ويُحرم منه ذلك.

وأنا أقول بأن وطننا تتعدد فيه مدارس العليم، منهاجا وتنظيماً ووسائلها بل وملابسها، هو  
وطن يسعى إلى تقسيم صفوف أبنائه شيئاً فشيئاً إلى أن تعود البلاد إلى سيطرة نخبة معينة على  
أغلبية أقرب إلى الأمية منها إلى التعليم.

وأريد هنا وأنا أختتم حديثي أن أشير إلى ما نلاحظه من وحدة الفكر وانسجام الحركة  
لدى من يتلقون التعليم باللغات الأجنبية في كل بلدان العالم.

ولو أخذنا الفرنسية كمثال فإننا سنجد أن الطالب يدرس الفرنسية طبقاً لمنهج دراسي  
واحد سواء كان في باريس أو الكيبك أو واغادوغو، وهكذا يمكن أن يلتقي كل الفرانكوفونيين

في إطار نشاط منسجم واع ومتكامل، لأن المدرسة واحدة والأمثلة موحدة وصور الكتب وخرائطها هي نفس الصور والخرائط.

وإذا انتقلنا إلى الوطن العربي (وأنا لا أستعمل تعبير العالم العربي الذي أراه مجرد تعبير جغرافي، وأفضل استعمال تعبير الوطن العربي لأن الجغرافيا ترتبط فيه بالتاريخ وتتعطر بالوجدان وتجعل الانتماء قاعدة الارتباط).

في الوطن العربي نجد الاختلاف بين قطر وقطر تحت شعارات براءة ضحكوا علينا بها، فهذه جزارة وتلك تونسنة وهناك سعودة وهلم جرا، في حين أن هناك قواعد لا مجال للتعايش معها، فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب والخرائط الجغرافية هي وقناة السويس تربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض، والماء مكون من ذرة من الهيدروجين وذرة من الأكسجين، والوطواط يتحرك ليلا والديك يستيقظ فجرا.

ولقد اقترحت يوما توحيد كل الكتب الدراسية محتوى وحجما ما عدا كتب التاريخ لنترك للبعض تاريخا يهيمه أن يعتز به، رغم أنه جزء من تاريخنا جميعا، كأمة وكوطن، لكن الصيحة ذهبت في واد لأن المصالح الثقافية في الجامعة العربية مشغولة بقضايا تشاد واللجنة الرباعية، وأقول... المصالح الثقافية.

ذلك أن الحق في التمدرس حق ديمقراطي فعليّ إذا كان موحدا عبر كل أرجاء الوطن يستفيد منه الذكر والأنثى والغني والفقير بنفس القدر، وفي غير هذا تصبح حكاية الماء والهواء مجرد شعار أجوف نخادع به بعضنا البعض، وسنظل دائما نسير في نفق مسدود لا يبدو له آخر. وسيكون ربط التعليم بحقوق الإنسان مجرد لافتة ترفع في المناسبات ولكنها لا تنعكس على واقع الحياة.

ويسفني أن أتحدث بهذا التشاؤم ولكنني أعترف بأنني فشلنا في تحقيق الوحدة العربية السياسية وفشلنا في تحقيق الوحدة العربية الاقتصادية لكن الكارثة الحقيقية هي أن فشلنا في تحقيق وحدة ثقافية عربية، نملك كل مقوماتها ووسائلها باستثناء الإرادة السياسية الواعية والفهم الحقيقي لمعنى التعليم، عندما يرتبط بالتربية والالتزام الوطني.

وبداية الوحدة الثقافية هو توحيد التعليم على مستوى كل بلد ثم على مستوى الوطن العربي كله، وبهذا يمكننا أن نقول أننا استجبنا لأهم متطلبات حقوق الإنسان، التي يستطيع بها أن يضمن حقوقه الأخرى.

# المساواة في الحصول على التعليم: حق إنساني أساسي تعليم العلوم كأساس لحياة منتجة

سالي جوتز شولر

تقدم هذه الجلسة البراهين والأدلة على أن ترسيخ تعليم العلوم لكافة الطلاب من أهم الاستثمارات التي يمكن للمجتمع الخوض فيها. فمن المفترض أن يكون برنامج عالي المستوى

لتعليم العلوم، بجانب القراءة والرياضيات، لكل فرد مادة أساسية من مواد المناهج المدرسية. فهذه المواد الثلاث معاً توفر للطلاب المهارات والمعرفة والقدرات الضرورية ليصبحوا دائمى التعلم ومواطنين منتجين.

وهذا المدخل إلى التعليم سوف يعمل على تحسين معدلات التعليم في أرجاء العالم، فملايين الأطفال يجرمون من هذا الحق يومياً، مما يساهم بشكل مباشر في كل من الفقر الفردي وفقر المجتمع. كما أن نقص الموارد التعليمية الهامة، من فصول مدرسية وكتب بل ومدرسين، يؤدي بملايين آخرين من الأطفال إلى تقليص مدة التعليم أو الحصول على تعليم غير فعال. وتتأثر الفتيات بشكل خاص بالظلم في مجال التعليم، والذي يفسر تسرب ثلثي الأطفال من المدارس. وتساهم هذه الإحصائيات إلى الارتفاع المذهل لمعدلات الأمية في العالم النامي، والذي يعاني من ٨٨٠ مليون أمي.

ولإحداث تغيير في هذا الوضع عالمياً، يتحتم وجود قادة مخلصين قادرين على:  
تقدير ضرورة التنمية لكل فرد على حدا، وتقدير دور العلوم في هذه العملية  
إبداء التزام طويل الأمد للوصول إلى حلول لهذه المشكلة  
فرض الغرادة السياسية للتقدم وتغيير السياسات والممارسات، ويتضمن هذا تطوير  
الطاقات القيادية وتأسيس البنية الأساسية الضرورية لمعالجة هذه المشكلة  
وضع البرامج وتنفيذها طبقاً للبحث العلمي وأفضل الممارسات  
الالتزام بالارتقاء بالممارسات الواعدة  
إجراء تقييم خارجي للتقدم الذي يتم انجازه وذلك لتوفير تعليم على أعلى مستوى لكافة  
الطلاب.